

الهجرة الداخلية بين التنشيط التنموي والتطوير المفاهيمي للمواطنة

Internal migration between development activation and conceptual development of citizenship

جمال بوربيج^{1*}، عائشة بوالروايح²

¹ جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل (الجزائر)، Bourbiadjamel@univ-jijel.dz

² جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل (الجزائر)، aicha.bourouaiah@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2022/12/25

تاريخ الاستلام: 2022/01/09

ملخص:

تناول العديد من الباحثين والأكاديميين والمهتمين موضوع الهجرة كل وتخصصه وزاوية بحثه وقواعد منهجه، دراسات ركزت في جملها على تأثيرات ظاهرة الهجرة، لكونها الموضوع القديم المتجدد من مسببات متماثلة وبصناعة مظاهر تختلف زمانا ومكانا، تأثيرات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وامتداده للمستوى الثقافي، ونركز على ما ينتج من هجرة داخلية في إطار تنموي ومساهمة الكفاءات المحلية في عملية التطوير في مجالي الصناعة والخدمات، ومن تم الوصول إلى الممارسة الفعلية والواقعية لمظاهر المواطنة من تشاركية تنموية ومساهمة في صنع القرار إلى احترام وتطوير القوانين وتقديم الإضافة في المشهد الثقافي والحضاري في انصهار مجتمعي ما يرافقه من تحضر وتمدن وارتقاء بالذات لصناعة تاريخ النحن وأمجاد الدول.

كلمات مفتاحية: الهجرة؛ الهجرة الداخلية؛ التنشيط التنموي؛ المواطنة؛ التشاركية

Abstract: Many researchers, academics, and those interested have dealt with the issue of migration, each with its specialization, research angle, and methodological rules, studies that focused mostly on the effects of the phenomenon of migration, as it is the old renewed topic of similar causes and by creating manifestations that differ in time and place, effects on the social and economic level and its extension to the cultural level, and we focus on what produces From internal migration within a development framework and the contribution of local competencies to the development process in the fields of industry and services, and from reaching the actual and realistic practice of aspects of citizenship from participatory development and contribution to decision-making to respecting and developing laws and providing addition in the cultural and civilized scene in a societal fusion accompanied by

civilization Civilization and elevation in particular to make the history of us and the glories of nations.

Keywords: immigration; internal migration; developmental activation; Citizenship; participatory.

1. مقدمة

المواطنة سلوك حضاري انبثق من تواجد معنى المدينة، وكذا تجسيد فلسيفة الديمقراطية الحديثة، فالنهوض بالإنسانية في إطار قانوني داخل دولة ما، لحفظ الحقوق، مقابل الواجبات لتجسيد المساواة، حرية الرأي، العقيدة والمشاركة في اتخاذ القرارات المشتركة للأفراد، كل هذا يترجم من خلال السلوكيات الدائمة في تقديم الخدمات، خلق مناصب الشغل، والحق الدستوري الذي هو بطاقة تعريف لكل مواطن، الانتخاب، لتتبع المسار الموسوم في معاني الديمقراطية وتجسيدها في المدينة التي تزيد من قيمة أفرادها ليصبحوا مواطنين يمارسون وطنيتهم بشكل يحفظ بناء وطنهم وكيانه، و أنظمتهم ولبناته الأساسية.

كما أن النزول بهذه المعاني لأرض التجسيد هو تحقيق مبدأ الأخذ والعطاء المتساوي بين حقوق وواجبات الأفراد في وطنهم لترسيخ معنى المواطنة بداخلهم كجزء أساسي من بنائهم الداخلي.

2. مفاهيم ذات الصلة بالموضوع

تعتبر مفاهيم البحث أو الدراسة المفاتيح الأساسية التي يستطيع الباحث من خلالها الولوج إلى مجالات المعرفة المتعددة، من هنا يمكننا الحديث عن مفاهيم مقالنا هذا والتي تنوعت وتعددت مشاربها ومصادرها بتنوع مجالات البحث فيها، وتقدم البشرية في الكشف عن عمق معانيها لمسيرة التطور الحاصل لدى الأفراد المتلقين للمعرفة والعاملين بها.

1.2. الهجرة الداخلية البعد المفاهيمي

الهجرة الداخلية سمة تميز بها الإنسان منذ القدم لتوفير حاجياته المعيشية، والحفاظ على كيانه على سطح المعمورة، فهي ظاهرة اجتماعية. فوجود الإنسان وتطلعه الى الأفضل زاد من بروز هذه الظاهرة خاصة في المجتمعات الحديثة، نظرا للتغيرات المتسارعة في أنماط الحياة وتلبية المتطلبات، فهي نوعان داخلية وخارجية وهنا سنسلط الضوء على الهجرة الداخلية.

ارتبطت الهجرة بتحول مكان الإقامة "هي تغيير دائم في مكان الإقامة من بيئة الى بيئة أخرى من أجل الاستقرار في البيئة الجديدة" (الخير، 2009، ص03)

أما الهجرة الداخلية فهي: "انتقال الأفراد والجمعات من مكان إقامتهم المعتاد الى مكان آخر داخل حدود الدولة بهدف الإقامة الدائمة، باستثناء البدو الرحل والسياح والعمال والموظفين الذين ينتقلون من منازلهم الى مكان عملهم يوميا" (قاسم الزغبى ، 2015، ص04)، "فهي تتطلب حركة فزيقيه تشمل تغيير مكان السكن ، لكنها لا تقتصر على ذلك، بل قد تشمل تغيرا في البيئة الاجتماعية والاقتصادية، وأحيانا الثقافية المحيطة بالمهاجر" (مجدي المالكي، 2000، ص01)

هذه الإشارات إلى معنى الهجرة الداخلية تحديدا تبرز الخصائص والسمات التي تميزها والأهداف التي وجدت من أجلها أو قام هؤلاء الأفراد بها حتى يصبحوا في زمرة المهاجرين داخليا، وتصنيفها كظاهرة اجتماعية قابلة للدراسة والتحليل سوسيولوجيا.

مما تقدم معنا يمكن الخروج ببعض ما يميز الهجرة الداخلية كظاهرة قابلة للدراسة، وكذا كمفهوم قديم من حيث المنشأ، حديث من حيث مؤشرات المتميزة، التغير الاجتماعي داخل المجتمعات ونقصد بها ما يلي:

- التغير الدائم في مكان الإقامة يدل على عدم الاستقرار بالنسبة لهذه الفئة، إما نفسيا أو اجتماعيا أو سياسيا أو اقتصاديا
- البحث عن الراحة بمختلف أصنافها من خلال الهجرة

- الهجرة تعمل على تبني المهاجر لمفاهيم حياتية جديدة، قيم وعادات مختلفة، مع ممارسة نشاطات كانت بالنسبة له قبل وقت قصير مجهولة تماما، كالانخراط في الجمعيات، الأحزاب السياسية، النوادي الثقافية والرياضية، تقمص أدوار وتمثل مكانات اجتماعية، سياسية وحتى اقتصادية
- زيادة مستوى التعلم والخوض في غمار الحياة، مع ارتفاع نسبة الوعي لأجل التكيف

2.2. التنشيط التنموي:

نقصد بالتنشيط التنموي العمل على استغلال الموارد والقدرات البشرية والمادية وفق خطط وعقلانية في إطار زمني ومكاني، ووفق احتياجات مدروسة ومعلومة، وفي إطار التفكير في متطلبات الأجيال القادمة لصناعة التطور وتحقيق الاستمرارية، والعمل على مواجهة الاختلالات وتجديد الأهداف وفق المنطلقات الواقعية، والإحصائيات الحديثة دون إغفال تحديد أدوار كل الفاعلين بما في ذلك الكفاءات المهاجرة، خاصة من الأماكن التي تنعدم فيها فرص الاستثمار الذاتي والاقتصادي لتحقيق نمو ورفاه.

3.2. المواطنة

كغيره من المفاهيم أخذ حيزا كبيرا من الاهتمام من قبل الباحثين والدارسين، كل حسب تخصصه العلمي والسياق المحيط به سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، مع مراعاة التدرج التاريخي للمجتمع وكذا تطور المفهوم عبر الأزمنة، وعليه فقد أسفر هذا الاجتهاد عن وجهات نظر مختلفة في ذات الوقت، تصب في قالب المفهوم الواحد.

نشير أن هذا المفهوم انبثق من معنى المدينة الذي صاحب مخرجات الثورة الصناعية في أوروبا، ونوضح ذلك في ما يلي:

● المدنية عند ماكس فيبر 1864 – 1924 Max Weber

"كوميونة منذ البداية، فهي تجمع مشترك، أو جماعي بين الأشخاص متساويين، لا يقوم أو يقوم على الوشائج الأسرية أو العشائرية أو القبلية، والكلمة كوميونة تعبر عن المواطنة المشتركة" (شريف الدين بن دوية، 2013، ص82)، من هذا التعريف يمكننا إدراج تعاريف أخرى حسب التخصصات العلمية.

● المفهوم القانوني للمواطنة: من منظور همفري مارشال H-Marshall

"إنها تمثل أكثر من مجرد الاعتراف للفرد بوضعية قانونية شكلية، وإنما الاعتراف له بحقوق مدنية وسياسية واجتماعية" (بوهريرة، 2015، ص30)

3. المواطنة: قراءة سوسولوجية

في قاموس علم الاجتماع أدرج هذا المفهوم كما يأتي: "مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة" (بلخير، 2017، ص16)

أما عالم الاجتماع جون ديوي Jhon Dewy فقد عرفها بـ: "قدرة الفرد على المشاركة في التجربة الحياتية، أي الأخذ والعطاء، وهي تشمل كل ما يجعل الفرد أكثر فائدة أي ذا قيمة أكثر للآخرين" (بوهريرة، 2015، ص32)

تحيلنا هذه التعاريف الى تعدد المشارب العلمية للباحثين، في ذات الوقت اجتماعهم حول نقطة أساسية وهي التبادل بين طرفي التشكيل : الفرد الطبيعي - الدولة التي ينتهي إليها وما يحكمها من أنظمة تكاملية، توثق لممارسة المواطنة بأريحية وحرية تكفلها القوانين والتشريعات.

من التعاريف السابقة الذكر يمكننا استنتاج بعض التراكيب الأساسية لمفهوم

المواطنة:

- التشارك بين أفراد المجتمع حول أساسيات تحافظ على كيان دولتهم بغض النظر عن العشيرة أو الأسرة، أي التخلي عن المصالح الذاتية الشخصية لأجل المصلحة العامة
- أما السياق القانوني فهو الاعتراف للفرد المنتمي لمجتمع ما بحقوقه المدنية والسياسية والاجتماعية، لإمكانية ممارسة الحرية على أعلى مستوى دون قيد داخل الدولة (الوطن)
- تعتبر المكانة التي يتخذها الأفراد اجتماعيا لاستمرارية العلاقة بين الفرد المواطن والدولة التي هو جزء منها، فالولاء والحماية يشكلان سياق العلاقة الدائمة بين الطرفين

4. الممارسة الموضوعية للأنماط ومقومات المواطنة

من خلال مختلف التعاريف التي أدرجت ضمن هذا المقال يمكننا اشتقاق الأنماط

الأساسية في نحت مفهوم المواطنة، ويمكن ادراجها في الآتي:

1.4. المواطنة المدنية (بعدها معياري قيمي) والتي تتركز على عناصر منها ما يلي:

- اعتراف متبادل وتسامح بين الأفراد
- مراعاة المصلحة العامة
- ضمان العدالة والمساواة بين الأفراد

2.4. المواطنة السياسية وتتمثل أهم مرتكزاتها في ما يلي:

- المساهمة في الإدارة العامة
- التصويت، الترشح، الانتخاب،...
- حرية الرأي والاعتقاد

3.4. المواطنة الاجتماعية وجود مساواة مدنية وكذا المساواة السياسية تعطينا المساواة الاجتماعية، كما يعبر عن ها بـ:

- الحريات المكتسبة للأفراد في الوطن
- مدى وجود المساواة السياسية بين المواطنين (الأفراد)

4.4. المواطنة الاقتصادية وتشمل العناصر الآتية:

- الحق في العمل للحفاظ على كرامة الأفراد
- ضمان الاستفادة المتساوية في التكوين للمهن المختلفة (سوق العمل)
- تسيير المؤسسات بصورة احترافية

حتى يمكننا إدراج معنى المواطنة في دولة ما، فلا بد لها من مقومات أساسية لذلك ويمكن ادراجها في ما يلي:

1. المقوم الأول:

اكتمال نمو الدولة يعد بعدا أساسيا من أبعاد نمو المواطنة، وهذا بامتلاكها لثقافة تلك الدولة من خلال مؤشرات دلت على ذلك منها:

- المشاركة والمساواة أمام القانون
- منح الفرص للأفراد على كل المستويات لتطبيق مبدأ "الحق والواجب متساويان في هذه الدولة" (كما تأخذ تعطي)

2. المقوم الثاني:

ارتباط المواطنة بالديمقراطية لأنها الحاضنة الأولى لمبدأ المواطنة، وهي لا مركزية القرار حيث يعرفها المفكر العربي علي خليفة الكواري: "عملية فذة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة" فهي ليست خاصة بفئة من الأفراد فقط وإنما بكل من هو ينتمي إلى

الدولة لأجل الحفاظ على كيانها، مع إعطاء الأهمية لقرارات الأفراد المستمدة من الوعي، والحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة (علاوة، 2013، ص19)، في النتيجة المعرفة هذه أساس القدرة على المشاركة والمساءلة"

3. المقوم الثالث:

يتمثل هذا العنصر في التمتع التام للمواطنين بحقوقهم السياسية، القانونية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، فكل نسق من هذه الأنساق يكمل الآخر من بروز جانب الحق والواجب للمواطن داخل الدولة لتحقيق المساواة والعدل الاجتماعي

4. المقوم الرابع:

"الفرد البالغ ركن من أركان هذه المقومات، بوصفه يخضع للتنشئة الاجتماعية، الثقافية، والسياسية عبر مراحل العمرية بتكاثف جهود مؤسسات التنشئة التي عليها واجب غرس القيم المجتمعية في الفرد، ليكون جاهزا لتأدية دوره ومركزه داخل الدولة التي ينتمي إليها" (علاوة، 2013، ص20)

5. الهجرة الداخلية بين المؤشر التنموي وضرورات الاندماج الاجتماعي

لا تطرح قضية الاندماج الاجتماعي بنفس الشكل في دراستنا وتحليلنا لمسارات الهجرة بنوعها الداخلي والخارجي وداخل الوطن الواحد، فيتطلب من الفرد انصهارا وتكيفاً مع المحيط الجديد، وهنا نقصد العيش في المدينة والتي تتميز بعلاقات قانونية وتفاعلات متغيرة وضبط يعالج وفق القوانين والتشريعات، وينسب أقل ضبطاً اجتماعياً، فتكثر في المدينة مظاهر يقل حدوثها في الريف، لأن هذا الأخير يمارس رقابة اجتماعية شديدة ولا يسمح للفرد بأن يتجاوز الأعراف والتقاليد حتى وان كانت لا تلقى في بعض جزئياتها قبولا من عديد الأطراف، فالمدينة لا تطيل حكمها على أفعال الأفراد عكس منطق الريف ذو التفاعلات الرئيسية إذ وفي حالات كثيرة تنسب الأفعال وتحدد المكانة

والدور للعائلات الممتدة، وانجازات الأجداد وسيرهم وبطلاتهم، لكن الأشكال يكمن في هجرة داخلية في مجتمعات أخرى تتعدد فيها الديانات والمشارب الثقافية، واختلاف الأجناس والأعراق، ومن المجتمعات التي تتعدد فيها اللغات فتم يحدث الصراع الثقافي في محاولة لتسجيل واتساع في المذهب والدين واللغة وزيادة النفوذ والانتقال من الأقلية إلى الأغلبية، في حين وكإسقاط ميداني سوسولوجي محلي فلا نسجل مثل هذا الصراع داخليا، فقط اشكال التعامل مع المواطنة وكذا تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي ومهالك الانفتاح الاعلامي، وبالتالي تأثيرات ومسببات خارجية وكل العالم يعيش صراع المنطلق في صراع للتعبير عن الذات والأنا، ولحفظ التواجد من الزوال والاندثار.

ونعني بالاندماج كيف يتصرف الناس بتناغم مع بعضهم البعض مع مرور الوقت فالعلاقات الاجتماعية على عكس تلك التفاعلية ليست مؤقتة وسريعة الزوال، وهنا يدخل عامل الاتصال ودوره في تأصيل الشعور بالانتماء والولاء عند الأفراد، وإحساسهم بأنهم يعيشون ويتعايشون مع بعضهم البعض، لذا يجب على المهاجر المحلي أن يكتسب القوة الاجتماعية التي تمكنه من التفاعل والتبادل والتأثير والاعتماد المتبادل مع غيره والتحول إلى فاعل اجتماعي له قيمة.

كما أننا سنركز في هذا العنصر على العديد من المصطلحات ذات التداخلات المنطقية في موضوع الهجرة وتحليلها وفق منطلق سوسولوجي، فمن مصطلح الاستبعاد وتداخله مع استعمال مصطلح الانسحاب وصولا إلى استعمال مفاهيم الاغتراب في صورة تعكس العديد من المظاهر، فعدم إتاحة الفرصة العادلة والمتساوية أمام طالبيها وخاصة طالبي الشغل الطبقة اليافعة المؤثرة تنمويا، ونخص بالذكر الشباب بما يحمله من شهادات وتكوينات إضافة إلى الطاقة البدنية، فعدم تحقيق الأهداف كانت على المستوى الشخصي أو الأسري، فيضطر الفرد إلى الهجرة للبحث عن دور مناسب ووظيفة تحجز له مكانة اجتماعية تؤهله للمساهمة في إحداث نقلة تنموية مهمة، عدم توفر الفرص كذلك يجعل الفرد مغتربا عن وطنه وعن أسرته ومحيطه ويصل الأمر إلى تأثير واغتراب نفسي،

وتدفع به الظروف لأن يسجل عنفا صامتا مؤثرا، لأنه يعيش واقعا واضح المعالم وبصعوبات كبيرة، فمن جهة توفر الإمكانيات من أرض وثروات وموارد بشرية مؤهلة ومن الجهة المقابلة تخلف اقتصادي وغياب أدنى الضرورات، بطالة، عدم وجود تخطيط استراتيجي وعدم تسجيل حتى الانطلاقة ولو بنسب ضئيلة، فالوضع يدفع ويحتم استبعادا لعدم وجود فرص وفرص توافق القدرات العلمية وباقي القدرات الموجودة، فبوجود وتسجيل طموح شخصي حينها يقرر الفرد انسحابا وتغييرا للواقع المعاش بل وهجرة، ومن ناحية التأثيرات فيكون الفرد في خضم كل هذه المعطيات في حالة اغتراب عن المحيط وعن نفسه، في صراع داخلي تغذيه ظواهر سوسولوجية واقتصادية مسجلة منى في الاتجاه السلبي.

6. الهجرة الداخلية وثنائية التأثير على العمل والمحيط

فمن طبيعة الهجرة والتنقلات السكانية من الناحية الانسانية أنها "حركة أفراد اعتادوا العيش في منطقة ما إلى منطقة أخرى جديدة شريطة أن تتوفر البيئة للبقاء في المنطقة الجديدة فترة من الوقت" (السيد، 2008، ص185)

وبما أنها تحدث تغييرا على مستويات عدة، فهناك تمثلات بارزة تتميز بها مناطق الجذب منها ما يلي:

- 1- وجود زيادة سكانية معتبرة بالنسبة للمناطق المستقبلية للمهاجرين، والتي تمثل الفئة النشطة النسبة الكبرى "الشباب والعمال"، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة في الخصوبة وعدد أكبر من سابقه بعد الزواج والإنجاب لهذه الفئة
- 2- الطلب الكبير والمستمر على الخدمات والسلع الاستهلاكية، مما يؤدي إلى خلل في توزيع هذه المواد
- 3- السرعة في الحياة داخل المدن المستقطبة نظرا للحركية المتسارعة للنشاط الإنساني على جميع الأصعدة خاصة الاقتصادية منه

4- وجود ضوضاء دائمة على مستوى المدن

5- ارتفاع نسبة التلوث جراء العدد الكبير لوسائل النقل لتغطية الطلبات

بالمقابل (مناطق الطرد) "وما يترتب على ذلك من إفقار المناطق الريفية من قطاع كبير

من القوى العاملة الشابة لها" (عيانة، 2006، ص25)

1- المناطق الأصلية بالنسبة للمهاجرين (المناطق الطاردة)

2- حركية محتشمة في النشاط الاقتصادي، الحرفي، الخدماتي، (تسجيل تراجع في

الحرف التقليدية التي تميز المناطق الريفية الزاخرة بالموروث الاجتماعي

والحضاري)

3- تناقص الكثافة السكانية في الأرياف، فأغلب الفئات مهاجرة، وارتفاعها في المدن

4- تراجع نسبة الزيادة الطبيعية في هذه المناطق

7. الهجرة الداخلية وآليات تطوير ممارسة المواطنة

تتجسد فكرة استخدام الآليات المختلفة لصناعة المواطنة لدى المهاجرين الى

الوجهة الحديثة، وذلك بالامتثال للنظام السائد في تلك المدينة من حيث الاصطباغ

بالصفات المتعددة التي تميز مواطنيها الأصليين، والتي هي الأخذ بالجانب القيمي المعياري

الذي يحكم نظامها المدني، فالتكيف شرط أساسي حتى يتمكن الفرد المهاجر أن يكون ذا

فعالية بسلوكيات التسامح والتخلي عن العصبية التي تطبع الأرياف، تغليب المصلحة

العامة على الخاصة، لتجنب الصدام بين الأفراد في ذلك الحيز المكاني، فتمثل الصفات

المدنية والقيمية ضمن العدالة التي ترنو إليها المدنية المنبثقة من الفلسفة الديمقراطية.

وبما أن الشق السياسي له الدور الفعّال فالمهاجر عليه إثبات عضويته

السياسية من خلال الانتخاب والتصويت الحر، وكذا الترشح أو الانخراط في العمل

السياسي أو التطوعي الذي هو سمة من سمات التحضر والتفتح، مع زيادة سقف الطموح

لدى الأفراد في اكتساب مكانة سياسية واجتماعية، تزيد من التأثير الإيجابي لإعطاء وجه أفضل لوجهة الهجرة.

ويمكننا إدراج بعض العناصر التي لها آثار بارزة اقتصاديا واجتماعيا للهجرة الداخلية في الآتي: (دوبة، 2013، ص82)

- تؤثر الهجرة الداخلية في التركيب الاجتماعي للمجتمع، فهجرة الشباب للعمل بالمدينة يغير نسبة المجموعات الجنسية والعمرية لصالح المدينة
- تؤثر في النظام الاقتصادي في الريف والمدينة
- هي وسيلة لتحقيق التوافق بين الأفراد وبين النظام الاجتماعي والاقتصادي القائم
- عامل من عوامل إعادة توزيع السكان وأداة رئيسية في عملية التغير الاجتماعي

أضحت المواطنة الاجتماعية ظاهرة للعيان كما هي في الدول المتطورة التي تطبق التشريع القانوني على كل المواطنين، فالتمتع التام للأفراد بالحريات واقعا والمعاملة بالمساواة دون تمييز بين كل من يشكلون الدولة هو واجهة التطبيق الفعلي لمعنى المواطنة. كما ينطبق هذا المعنى على الشق الاقتصادي الذي هو حركة متواصلة في الإنتاج، الخدمات، الصناعة ومختلف الحرف، بالنظر الى متطلبات سوق العمل، وتوفر المناصب لهؤلاء الأفراد لإثبات الكفاءة وإعطاء الدفع القوي لسير حركة الاقتصاد وإنعاشه في حركة متبادلة بتقديم الخدمات والحصول على العائد والفائدة من أجل تحقيق الذات والحياة الكريمة، وصون كرامة الأفراد مع بلوغ الرفاه الاجتماعي لمختلف الفئات الاجتماعية.

كما أن للهجرة الداخلية أثر بارز من حيث التركيب الديموغرافي للوجهة المستقبلية، حيث تصبح أعدادها أكثر خاصة فئة الشباب والعمال التي تعتبر القوة المؤثرة النشطة في الجانب التعليمي والثقافي، وكذا المستوى الاقتصادي، من خلال مختلف الأنشطة التي تمارسها هذه الفئة، فقد أشارت بعض الدراسات الى ارتباط الهجرة بمستويات التعليم، بحيث ظهر أن اللذين يدرسون مطولا يكونون أكثر استعدادا للهجرة.

وتزيد فترة مكوث المهاجر بسبب طول مدة الدراسات العليا وما بعد التدرج، كما أن هذه الفئة تبحث عن التموقع الصحيح في حصة الهجرة من خلال المعيشة والاندماج والتكيف، ضف الى ذلك فرص العمل، مواصلة البحث العلمي عن قرب ولما لا الحصول على مراتب امتياز في الدولة من خلال الطموح المشروع.

ضف إلى ذلك أن الرفع من المستوى التعليمي للشباب يعمل على زيادة الوعي بمختلف أصنافه من حيث الانخراط في الحياة السياسية، التعبير عن الآراء والأفكار، إمكانية التحليل والتفسير للظواهر المجتمعية المصاحبة للتغيرات، إمكانية خلق الفضاءات الترفيهية خاصة مع وجود المديا التفاعلية، فتواجد هذه الفئة في المدن المزدهرة ثقافيا واقتصاديا يخلق مجالا جديدا للإبداع والتواجد فيها لإثبات الذات، وكذا دحض مقولة " الترييف ساد المدن الكبرى".

8. الثقافة التنظيمية للمهاجرين بين عدم النضج والتغيرات السوسيو اقتصادية

في ظل تعدد واختلاف الثقافة والهوية بالنسبة لمختلف المهاجرين ففي كثير من الأحيان يتم الاصطدام ما بين المهاجرين من الريف مع سكان المدن بسبب غياب النضج ورغبة المهاجرين في الانتشار والتوسع في مختلف المناطق.

"وتلعب الظروف الاقتصادية دورا بارزا في توجيه حركة السكان، لأن تيارات الهجرة تتجه من المناطق المحدودة الموارد التي يتدهور إنتاجها ولا تقدم سوى فرص محدودة للسكان المتزايد إلى المناطق ذات الفرص الأوفر للعمل.

وتعد غياب التنمية والنمو من بين الأسباب التي تدفع بالأفراد للهجرة نحو المدن، ولهذا فمؤشر ضعف أو انعدام التنمية تم قياسه بفقر الدخل الذي لا يلبي الحاجات الأساسية للأفراد من مأكّل ومسكن وملبس وغيرها من الحاجات الأساسية، وذلك بالاعتماد على مؤشرات الدخل والانفاق والاستهلاك كمقياس لمستوى المعيشة التي تكون في الغالب متدنية مما يدفع بالأفراد إلى تبني خيار الهجرة للبحث عن الاستقرار الاقتصادي.

كانت تسمية المدينة منذ القدم مرتبطة مع المدينة الفاضلة لأفلاطون، لكن التمعن في معانيها وما تحملها بين ثناياها بصوة علمية وبحوث لها مناهج قائمة لم يحصل إلا في العصور المتقدمة مع رواد علماء الاجتماع، وبروز الهيكلة الجديدة التي تحكم مؤسساتها وأفرادها بالانتماء، وممارسة الحقوق وأداء الواجبات على حد سواء، فهدة الالتفاتة للدراسة السوسيوولوجية لمفهوم المدينة، فالمدينة، فالمواطنة، أتاح الفرصة لوضع المنهاج الصحيح لفك لغز التراكيب الخاصة بهذا المفهوم والانتقال إلى صناعته كمدلول جمعي عبر تمثيلات وتغيرات اجتماعية، منها الهجرة الداخلية كصيغة من هذه الصيغ.

قائمة المراجع:

1. أبو الفتوح بوهريرة. (2015). *قيم المواطنة وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي*. جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
2. أروى بريجية. (04 ديسمبر، 2021). *أسباب ونتائج الهجرة*. تم الاسترداد من <https://mawdoo3.com>
3. آسيا بلخير. (2017). *المجتمع المدني وسؤال المواطنة*. مجلة العلوم الإنسانية، 14-31.
4. زياد علاونة. (2013). *المواطنة*. الأردن: وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.
5. طارق السيد. (2008). *علم إجتماع السكان*. مصر: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع.
6. سحنون أم الخير. (2009). *الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري*. الجزائر: منشورات جامعة بونعامة جيلالي.
7. شريف الدين بن دوبة. (2013). *المواطنة (مفهوم وتاريخ)*. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، 82.
8. عبد الله الزغبي قاسم الزغبي. (2015). *الهجرة الداخلية والدولية، دراسة تحليلية مقطعية*. الأردن: دائرة الإحصاءات العامة.
9. فتحي محمد ابو عيانة. (2006). *مشكلات السكان في الوطن العربي*. مصر: دار المعرفة الجامعية.
10. فتحي محمد أبو عيانة. (2000). *الجغرافيا السياسية*. مصر: دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع.
11. محمود عبد العليم محمد سليمان هدى أحمد علوان الديب. (2015). *التحليل السوسيوولوجي للإستبعاد الإجتماعي*. مجلة العلوم الاجتماعية، 121.
12. ياسر شلبي مجدي المالكي. (2000). *الهجرة الداخلية والعائدة في قطاع غزة*. فلسطين: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية.